بحث بعنوان :

"مقترح حل الدولتين للقضية الفلسطينية – التطور التاريخي والتحديات الراهنة (1967–2020)"

إعداد : محمد أحمد طعمة

إشراف : أ. عبد الرحمن الفرا

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على دبلوم الدراسات الفلسطينية لعام : 2021/2020

(الدفعة السابعة)

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأكاديمية
دراسات اللاجئين على ما يبذلونه من
جهد عظيم بالتعريف بالقضية الفلسطينية
وعلى الفرصة التى أتاحوها لي للحصول
على هذا الدبلوم

كما أشكر المشرف الأستاذ عبد الرحمن
الفرا على المجهود الذي بذله من أجل
استكمال هذا البحث

مقدمة

تعددت مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية بعد أن أقام الصهاينة دولتهم على أرض فلسطين.وقد لاقى مقترح حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967م قبولا دوليا بعدما تبنته منظمة التحرير الفلسطينية،وأيدته العديد من الفصائل الفلسطينية ،ليكون مفتاحا لإنشاء كيان سياسي فلسطيني مستقل على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

منذ التوقيع على اتفاق أوسلو بين م.ت.ف والحكومة الاسرائيلية عام 1993،والذي كان من المفترض أن يكون قاعدة لإنهاء الاحتلال على أراضي 67،إلا أن الوقائع التي فرضتها اسرائيل على الأرض توحي بخلاف ذلك.فزيادة الاراضي المصادرة والتوسع الاستيطاني باتا يشكلان خطراً على مشروع الدولة الفلسطينية.ناهيك عن عدم التواصل الطبيعي بين غزة والضفة،وما تلا ذلك من انقسام سياسي فلسطيني.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث،لمحاولة الوقوف على التحديات التي تقف أمام إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967م،والواقع المعقد الذي تشهده القضية الفلسطينية،من استيطان على الأرض،وتجاوز أمريكي لحل القضية على أساس حدود الرابع من حزيران..

<u>خطة البحث:</u>

أسئلة البحث :

- ما مدى واقعية اقامة دولة فلسطين على حدود 1967 وفق المتغيرات الراهنة؟
- ما تحديات اقامة هذه الدولة؟
- ما هي فرص طرح مشاريع أخرى للتسوية قابلة للتنفيذ؟.

مشكلة البحث :

- الأمر الواقع المفروض إسرائيليا على الأرض الفلسطينية.

- الضغط الممارس على الطرف الفلسطيني لتقديم مزيد من التنازلات لتجاوز حل 67.
- تراجع ملف القضية الفلسطينية عربيا ودوليا وتأثيره المباشر على فرص نجاح أي حل.

أهداف البحث :

- التعرف على مشاريع التسوية التي تناولت حل الدولتين للقضية الفلسطينية منذ عام 1967.
- تطورات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي،ومعيقات إقامة دولة فلسطينية على حدود 67.
- التعرف على الرؤية الفلسطينية الموحدة للتسوية المرحلية مع الاحتلال الاسرائيلي.

أهمية البحث :

تكمن في التطرق لموضوع انشاء دولة فلسطينية مستقلة من عدمه في ظل واقع جديد فرضه الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين،والوضع الفلسطيني الداخلي،والمتغيرات الدولية،وبالتحديد الرؤية الامريكية بعد صفقة القرن.

حدود البحث :

الحد الزماني : مشاريع التسوية من 1967م – الوقت الحاضر.

الحد المكاني : الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

منهجية البحث :

سيتم اتباع أسلوب المنهج التاريخي:

حيث سيتم التطرق للقضية الفلسطينية بلمحة تاريخية،والتعرف على مشاريع التسوية القائمة هلى حل الدولتين خصوصا بعد عام 1967م.

بالإضافة الى المنهج الوصفي ،لدراسة الواقع وتحليل المعلومات وصولا الى النتائج والخروج بتوصيات عامة.

هيكلية البحث :

- المبحث الأول: مشاريع التسوية بعد 1967م:

1- مدخل تاريخي.

2- مشاريع عربية ودولية.

3- المشروع الوطني الفلسطيني.

- المبحث الثاني: تطورات الصراع الفلسطيني _ الاسرائيلي،ومعيقات/تحديات إقامة الدولة:

1- مقاومة الاحتلال.

2- العملية السياسية .

3- صفقة القرن .

4- المعيقات/التحديات:

أ- الاستيطان والجغرافيا.

ب- الانقسام السياسي الفلسطيني .

- المبحث الثالث: مشروع الدولة الواحدة:

1- الرؤية الفلسطينية.

2- الرؤية الاسرائيلية.

- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مشاريع التسوية بعد عام 1967م

المطلب الأول : مدخل تاريخي

المطلب الثاني : مشاريع التسوية العربية والدولية بعد عام 1967م

المطلب الثالث : المشروع الوطني الفلسطيني

المطلب الأول : مدخل تاريخي

أولا : من الانتداب البريطاني إلى حرب 1948م:

لم يكن لفلسطين كيان إداري أو سياسي قائم بذاته قبل الحرب العالمية الأولى 1914م،فقد كانت جزءاً من الدولة العثمانية.بدأت بريطانيا باحتلالها في 11 كانون أول 1917م،وأحكمت سيطرتها الكاملة عليها في أواخر أيلول 1918م،وفرضت عليها الحكم العسكري. ومنذ ذلك التاريخ ارتبط نضال الشعب الفلسطيني بالسعي لإنجاز الاستقلال السياسي وتصدر مشروع الدولة الفلسطينية أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية.(أبو مور ،2014).

وضعت بريطانيا فلسطين تحت الحكم العسكري حتى نهاية حزيران 1920م،ثم حولتها إلى الحكم المدني،وعينت اليهودي الصهيوني هربرت صمويل أول مندوب سامي لها على فلسطين (1920 – 1925) حيث شرع في تنفيذ المشروع الصهيوني ميدانيا على الأرض.(صالح ،2012).

وبالرغم من حالة الإنهاك التي خرج بها الفلسطينيون من الحرب العالمية الأولى،وبالرغم من وقوع البلاد العربية من حولهم تحت سطوة الاستعمار ونفوذه،وبالرغم من ضعف إمكاناتهم المادية،وانعدام أدوات الضغط والنفوذ السياسي لديهم،مقارنة بما حظي به المشروع الصهيوني من دعم يهودي عالمي.فإن التمسك بحقهم الكامل في فلسطين،والإصرار على استقلالهم مهما كلف الثمن،كان السمة الأبرز لنشاطهم السياسي الجهادي طوال فترة الاحتلال البريطاني.وقد تمحور النشاط السياسي الفلسطيني حول مطالب محددة،أبرزها:

- إلغاء وعد بلفور.
- إيقاف الهجرة اليهودية.
- وقف بيع الأراضي لليهود.
- إقامة حكومة وطنية فلسطينية منتخبة عبر برلمان يمثل الإرادة الحقيقية الحرة للسكان.

- الدخول في مفاوضات مع البريطانيين لعقد معاهدة،تؤدي في النهاية إلى استقلال فلسطين.(صالح، 2012).

اتخذت قضية فلسطين بُعداً دولياً عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في 1947/4/2م إدراج القضية ضمن جدول أعمالها.ثم تشكلت لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين (انسكوب UNSCOP)،لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه.وقد انتهت من وضع تقريرها في 1947/8/31م،ونصت توصياتها المتحيزة على :

- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.
- تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين،عربية ويهودية،مع وضع القدس تحت الوصاية الدولية.

قررت الدول العربية مقاومة اقتراحات اللجنة الدولية،وتقديم المعونة من رجال وسلاح لأهل فلسطين.وفي 1947/11/29م،أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.(صالح، 2012)

اندلعت حرب 1948م فور صدور قرار التقسيم،وتحمل أبناء فلسطين أعباءها في الأشهر الستة الأولى. وحتى دخول الجيوش العربية،تمكن الفلسطينيون من المحافظة على نحو 82% من أرض فلسطين.(صالح،2012)

مع اقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين،واعتزام الحركة الصهيونية الإعلان عن قيام دولتها،ازدادت حدة الصراع بين العصابات الصهيونية المسلحة والشعب الفلسطيني،وتعثرت جهود الأمم المتحدة لفرض هدنة،فقررت الجمعية العامة العامة للأمم المتحدة في 1948/5/14م تفويض وسيط دولي لإيجاد تسوية سلمية للوضع في فلسطين،ووقع الاختيار على الكونت فولك برنادوت ليكون الوسيط الدولي.وقام الكونت برنادوت بمساع لدى الجانبين العربي والإسرائيلي،وتوصل في 1948/6/27م إلى مجموعة من المقترحات

الأولية حول الوضع في فلسطين،تضمنت إنشاء اتحاد فيدرالي يضم وحدة عربية وأخرى يهودية،وضم مدينة القدس إلى الوحدة العربية.

رفضت الهيئة العربية العليا لفلسطين مقترحات برنادوت،وقدمت بديلا لها مشروع إقامة حكومة واحدة ديمقراطية لكل المواطنين الفلسطينيين.كما رفضتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية،واعتبرتها صورة مكررة من مشروع التقسيم الذي رفضه العرب.

أعاد الكونت برنادوت النظر في مقترحاته،فجدد محادثاته مع زعماء العرب واليهود من 6 – 9 أيلول 1948م،ونتيجة لتلك المحادثات أعد صيغة معدلة لاقتراحاته عرفت باسم (مشروع برنادوت)،تلخصت فيما يلي:

- اعتراف العرب بوجود اسرائيل.
- إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين واحدة للعرب والأخرى لليهود،مع وحدة اقتصادية بينهما.
- وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة.
- عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم حالا. (أبو مور،2014)

سقط مشروع الكونت برنادوت،واغتيل من قبل العصابات الصهيونية في القدس يوم 1948/9/16م.

أما من الناحية الفلسطينية ، فقد كانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين.وفي 1948/9/23م قامت الهيئة بإعلان " حكومة عموم فلسطين " في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي.وقد أقرت الحكومات العربية (ما عدا الأردن) ذلك واعترفت بالحكومة. وتأكيدا لشرعيتها، قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في 1948/10/1م برئاسة الحاج أمين.وقد أعلن المؤتمر استقلال فلسطين،وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة بحدودها الدولية المتعارف عليها أثناء الاحتلال البريطاني.

وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة ، تدخلت السلطات المصرية،فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة،وأجبرت عددا من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة إلى القاهرة.ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس وأعضاء حكومة عموم فلسطين على الانتقال إلى مصر.ورفضت الحكومات العربية الاعتراف بالجوازات التي أصدرتها حكومة عموم فلسطين،كما تم حل وإنهاء قوات الجهاد المقدس التابعة للهيئة العربية العليا،وقامت السلطات المصرية بتعيين حاكم إداري على قطاع غزة.(صالح،2012)

ثانيا : من 1948م – 1967م :

أعلنت الحركة الصهيونية " دولة إسرائيل " في مساء 1948/5/14م ، وتمكنت مع نهاية الحرب من هزيمة الجيوش العربية،ومن الاستيلاء على نحو 77% من أرض فلسطين.

أكملت الحكومة الأردنية سيطرتها الدستورية على الضفة الغربية،ودعت للوحدة مع الأردن.وقد أثار موقف الأردن معارضة شديدة في الأوساط العربية والفلسطينية الرسمية والشعبية،غير أن سيطرة القوات الأردنية على معظم ما تبقى من فلسطين مكنها من منع حكومة عموم فلسطين من ممارسة صلاحياتها.

وفي الوقت نفسه وضعت الحكومة المصرية يدها على قطاع غزة وقامت بإدارته.ومُنع الحاج أمين ورفاقه في الهيئة العربية العليا وفي حكومة عموم فلسطين من العيش أو العمل السياسي في الضفة الغربية أو القطاع.واتخذت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة أشكالا بسيطة محدودة التأثير ،فكثرت في النصف الأول من الخمسينيات عمليات اختراق الحدود لاسترجاع ممتلكات للعائلات المشردة،أو لتوجيه ضربات انتقامية للعدو.(صالح، 2012)

شهدت تلك الفترة أيضا بروز الحركات الوطنية والقومية الفلسطينية،مثل حركة فتح والقوميين العرب،وحركات اليسار الفلسطيني كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

وفي 1964/5/28 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس بحضور 422 ممثلا للفلسطينيين، وبرعاية الملك حسين ملك الأردن،أُعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية،وانتخب أحمد الشقيري رئيسا لها.وقررت المنظمة تشكيل جيش التحرير الفلسطيني،كما قامت بعدد من الجهود التعبوية والإعلامية. ورحب الفلسطينيون بشكل عام بإنشاء م.ت.ف باعتبارها تمثيلا للكيانية الفلسطينية،والهوية الوطنية التي جرى تغييبها سابقا.(صالح، 2012)

وفي 1967/6/5م،اندلعت الحرب العربية – الإسرائيلية، بعد حالة من التصعيد المتبادل.وأعلنت البلاد العربية استعدادها لمعركة المصير وتحرير فلسطين.وفي غضون ستة أيام كان الأمر قد انتهى بكارثة عربية جديدة،فاحتل الصهاينة باقي فلسطين (الضفة الغربية 5878 كم2، وقطاع غزة 363 كم2)،وصحراء سيناء المصرية 61198 كم2،ومرتفعات الجولان السورية 1150 كم2.(صالح، 2012)

المطلب الثاني : مشاريع التسوية العربية والدولية بعد عام 1967م

تمهيد:

تعددت المشاريع الرامية إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية،وإن كانت كل المشاريع التي طرحت قد اعترفت بالواقع الذي وُجِد على الأرض،وهو وجود كيان لليهود على أرض فلسطين.ومن هنا كانت انطلاقة أي مشروع للتسوية..في هذا المطلب سنسلط الضوء على أبرز المشاريع التي طرحت عربيا و دوليا..

أولا : المشاريع العربية

- مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة :

قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بجولة في المشرق العربي،زار خلالها الضفة الغربية،وألقى خطابا في مدينة أريحا بتاريخ 1965/3/3م،دعا فيه إلى اتباع سياسة المراحل لحل القضية الفلسطينية،وانتقد العرب لتمسكهم بما أسماه " الكل أو لا شيء ".

وبعد عودته إلى تونس،طرح بورقيبة مشروعا في 1965/3/21م، لحل القضية الفلسطينية تضمن النقاط التالية :

- تعيد اسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ انشائها لتقوم عليها دولة فلسطينية عربية.
- يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.
- تتم المصالحة بين العرب واسرائيل لتنتهي حالة الحرب بينهما.

وعبر الرئيس التونسي عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى صلح عربي – إسرائيلي على المدى البعيد، واقترح أن تبدأ المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل،على أن يتبعها اجتماع بين اسرائيل والحكومات العربية.

طوي مشروع بورقيبة بسبب رفضه من كل الأطراف ذات العلاقة.وإذا كان مشروع بورقيبة الذي دعا فيه إلى التعايش السلمي مع إسرائيل لم ينفذ على الأرض،فإنه مهد لفكرة التسوية السياسية مع إسرائيل لحل القضية الفلسطينية،وخاصة بعد أن ثبت أن الدول العربية غير قادرة على تنفيذ سياساتها التي تدعو للحرب مع إسرائيل. (أبو مور، 2014)

جدد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة طرح مشروعه بعد حرب تشرين أول 1973م، وظهور بوادر تحرك دولي لإنجاز تسوية سياسية.فطرح في خطابه بتاريخ 1973/11/27م،أمام مؤتمر القمة العربية السادس الذي عقد في الجزائر،إمكانية قيام اتحاد بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية.إلا أن الرؤساء والملوك والزعماء العرب لم يأخذوا بمقترحاته،واتخذوا قرارا بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني. (أبو مور، 2014)

استغل بورقيبة عقد مؤتمر القمة العربية السابع في مدينة فاس في المغرب خلال الفترة من 6- 1982/9/9م، وطرح مشروعه من جديد،ودعا فيه إلى إقرار ما يلي :

- اعتماد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية.
- قبول قيادة م.ت.ف قرار الأمم المتحدة رقم 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29م.
- مطالبة منظمة الأمم المتحدة بتطبيق قرارها رقم 181،واتخاذه منطلقا لقيام الدولة الفلسطينية في فلسطين، ووضع حد لمشكلة الشرق الأوسط.

ناقش الرؤساء والملوك العرب مشروع بورقيبة، وانتهى المؤتمر بتجاهل المشروع التونسي، وإقرار مشروع " الملك فهد"،الذي قدم هو الآخر لمؤتمر القمة مشروعا لمناقشة إقراره، وأطلق عليه اسم " المشروع العربي للسلام " . (أبو مور، 2014)

- المشاريع المصرية :

أولاً : مشروع أحمد بهاء الدين 1967م :

وهو كاتب صحفي مصري،تولى رئاسة تحرير العديد من الصحف والمجلات المصرية.وفي كانون ثاني 1968م أصدر كتابا تضمن اقتراحه،وأهم ما تضمنه النقاط التالية :

- انسحاب الاحتلال الإسرائيلي إلى حدود حزيران عام 1967م.
- إقامة دولة فلسطينية تضم الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وتضم قطاع غزة.
- شكل نظام الحكم متروك ليحدده الشعب.
- التسوية السياسية هي الوسيلة لتحقيق هدف الدولة. (أبو مور، 2014)

ثانياً : مشروع الحكومة الفلسطينية المؤقتة 1972م :

اقترحه الرئيس المصري أنور السادات في 1972/9/28م، وكرر اقتراحه عام 1974م في مؤتمر القمة العربية الرباط .وقد أجمعت الفصائل الفلسطينية على رفض هذا المشروع،ودعت إلى وجوب الاستمرار في عمل الكيان الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية. (أبو مور، 2014)

ثالثاً : مشروع وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات 1973م :

ودعا فيه من نيويورك في 1973/6/6م،مجلس الأمن إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط تتضمن إقامة دولة فلسطينية في نطاق مشروع التقسيم، وبموجب القرار رقم 181 . (أبو مور، 2014)

رابعاً : مشروع السلام المصري نيسان 1982م :

قدم عصمت عبد المجيد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة،ورئيس وفده المشارك في اجتماعات مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز،الذي عقد في الكويت خلال شهر نيسان 1982م،مبادرة لإنهاء الصراع

العربي – الإسرائيلي،تقوم على الاعتراف المتبادل بحقوق والتزامات كل من الطرفين إزاء الآخر،وفيما يلي أهم ما جاء فيها :

- حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحرية تقرير المصير.
- حقه في العودة والتعويض طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم 194.
- حقه في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس حدود عام 1967م. (أبو مور، 2014)

• <u>مبادرة الأمير فهد ولي العهد السعودي 1981م :</u>

تضمنت مبادرة الأمير فهد التي أعلن عنها في 1981/8/7م، ثمانية مبادئ تمثلت في الآتي :

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م، بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.
- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.
- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ. (أبو مور، 2014)

• <u>مشروع القمة العربية في فاس 1982م :</u>

تداعى الرؤساء والملوك العرب لعقد مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس بالمغرب، في الفترة ما بين 6 – 9 أيلول 1982م،لبحث مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وتدارس المشروع الذي تقدم به الرئيس

التونسي الحبيب بورقيبة،ومشروع الملك فهد حول السلام. وفي ضوء الملاحظات والمناقشات التي أبداها الملوك والرؤساء،فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية :

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها عام 1967م،بما فيها مدينة القدس العربية.
- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي الوحيد،وتعويض من لا يرغب في العودة.
- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة،ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
- يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ تلك المبادئ.(أبو مور، 2014)

- مشروع المملكة العربية المتحدة 1972م :

أعلن عنه الملك حسين (ملك الأردن) سنة 1972م،والذي دعا فيه إلى وحدة فيدرالية تحت سلطة الملك بين الأردن وأي جزء يتم تحريره من فلسطين.(صالح، 2011)

- مبادرة السلام العربية 2002 :

والتي أطلقها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بيروت بتاريخ 2002/3/28م،والتي دعا فيها إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي

العربية المحتلة منذ 1967م،تنفيذا لقراري مجلس الأمن 242 و 338،واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991م،ومبدأ الأرض مقابل السلام،وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية،وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.(مجلة الدراسات الفلسطينية،2002)

***

ثانياً: مشاريع التسوية الدولية

أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة بحيث يصعب مجرد سردها،غير أن الإطار العام للمشاريع العربية سيتركز على انسحاب الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة سنة 1967،والإطار العام للمشاريع الإسرائيلية سيتركز على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية،مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني.أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤيتين العربية والصهيونية،بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين.(إلياس، 2014)

وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك المشاريع :

1- قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967م :

يعد قرار مجلس الأمن 242 من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن.وقد قدَّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع.وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة 9 – 22 نوفمبر 1967 واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة.

أهم بنود القرار:

- سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير.
- إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة. (إلياس، 2014)

2- مشروع روجرز 25 يونيو 1970:

وليم روجرز هو وزير الخارجية الأمريكي، وقد طرح مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242،وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي.(إلياس، 2014)

3- قرار مجلس الأمن 338 (سنة 1973):

أصدر مجلس الأمن هذا القرار في 22 تشرين أول / أكتوبر 1973 والذي على أساسه توقفت حرب تشرين / أكتوبر 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي.وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .(إلياس، 2014)

4- الفلسطينيون وحق تقرير المصير في الأمم المتحدة :

شهدت منتصف السبعينيات من القرن العشرين نجاحات دبلوماسية فلسطينية كبيرة على صعيد الأمم المتحدة باتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال.

ويُعدُّ قرار 3210 في 14 تشرين أول / أكتوبر 1974 تطوراً ذا أهمية، إذ اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين. وقرّر دعوة م.ت.ف "الممثلة للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الأمم المتحدة"،ودُعي أبو عمار ياسر عرفات لإلقاء خطاب م.ت.ف

في الأمم المتحدة حيث ألقى كلمته في منتصف تشرين ثاني / نوفمبر 1974،والتي لقيت اهتماماً وتجاوباً عالمياً كبيراً. (إلياس، 2014)

وصدر إثر ذلك "قرار تاريخي" للأمم المتحدة يحمل رقم 3236 في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 بأغلبية 89 صوتاً مقابل 8 وامتناع 37، ويحمل هذا القرار عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين،وخصوصاً:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
- الحق في عودة اللاجئين،والمطالبة بإعادتهم.
- الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.
- أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل،وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. (إلياس، 2014)

وناشد القرار جميع الدول والمنظمات الدولية مدّ يد العون للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه،كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع م.ت.ف في كل الشئون المتعلقة بقضية فلسطين.

وبموجب قرار الأمم المتحدة 3237 (22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974) مُنحت م.ت.ف مركز مراقب دائم في الأمم المتحدة.وفي السنة التالية قررت الجمعية العامة تأليف لجنة من 20 دولة للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق قرار 3236 حيث تقوم اللجنة بتقديم تقرير سنوي حول ذلك. (إلياس، 2014)

المطلب الثالث : المشروع الوطني الفلسطيني

استبعدت م.ت.ف خيار التسوية السياسية في برنامجها السياسي المرحلي عام 1974م،الذي دعا إلى إقامة السلطة الوطنية المقاتلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره،وهو ما لم يكن مقبولا دولياً، علاوة على أن الظروف الموضعية لتحقيقه لم تكن متوفرة آنذاك،وأهمها القدرة على إجبار إسرائيل على الانسحاب دون قيد أو شرط. (أبومور ، 2014)

سعت م.ت.ف إلى إدراج مشروع الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني،ومهد لذلك اندلاع الانتفاضة في الأراضي المحتلة في أواخر عام 1987م،وتبني القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة شعار الحرية والاستقلال،وقرار الأردن في تموز 1988م بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وهو ما تطلب خروج م.ت.ف بمبادرة سريعة تملأ الفراغ السياسي،وتنسجم مع شعار الانتفاضة. (أبومور ، 2014)

<u>إعلان الاستقلال في الجزائر 1988م :</u>

اختتم المجلس الوطني الفلسطيني دورة اجتماعاته الـ 19 " دورة الانتفاضة" بتاريخ 1988/11/15م، بإقرار وثيقة " إعلان الاستقلال "،وحدد فيها ملامح الدولة الفلسطينية المنشودة،واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن قرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1947م،ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني وإقامة دولته،ولكن المجلس أحجم في إعلان الاستقلال عن تحديد حدود دقيقة للدولة الفلسطينية،إلا أن البيان السياسي كشف أن الدولة الفلسطينية ستكون فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967م. (أبومور ، 2014)

من خلال ما سبق يمكن القول أن م.ت.ف قبلت ما رفضته سابقا، فالمجلس الوطني أقر بالموافقة على حل سياسي يستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338،وقبل بحق إسرائيل في الوجود تحت غطاء القبول بقرارات الأمم المتحدة. (أبومور، 2014)

الدولة الفلسطينية في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني 2006م :

وقعت الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في 27 حزيران 2006م وثيقة الوفاق الوطني،وفيما يلي النص المتعلق بالدولة :

" إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين دون استثناء أو تمييز مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا. " (الجزيرة نت)

وتم التأكيد على ذلك في 2020/9/3م،باجتماع بيروت ورام الله للأمناء العامين لفصائل م.ت.ف بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي،وبرئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

المبحث الثاني

تطورات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وتحديات إقامة الدولة

المطلب الأول : مقاومة الاحتلال

المطلب الثاني : العملية السياسية

المطلب الثالث : صفقة القرن

المطلب الرابع : تحديات إقامة الدولة الفلسطينية

المطلب الأول: مقاومة الاحتلال

تزامنت المقاومة الفلسطينية مع بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نهايات القرن التاسع عشر ،وتصاعدت المقاومة مع تزايد الهجرة، ثم تحولت إلى عمل سياسي وعسكري وثورات ومظاهرات مع فرض الانتداب البريطاني، وتواصلت المقاومة الشاملة بعد قيام دولة إسرائيل،ولم تتوقف بعد.

تعود بداية المقاومة الفلسطينية للوجود الصهيوني إلى أكثر من مائة عام، ففي عام 1891 قدم عدد كبير من وجهاء القدس مذكرة احتجاج إلى الصدر الأعظم في الأستانة يطالبونه بالتدخل لمنع الهجرة اليهودية وتحريم امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية.وفي العام التالي لاحظ أهالي قرية الخضيرة وملبس "بتاح تكفا" تنامي عدد المستوطنات اليهودية في أراضيهم،فقاموا بهجوم مسلح عليها أسفر عن سقوط قتلى من الطرفين.وفي الفترة نفسها ظهرت كتابات يهودية في الصحف الأوروبية تحذر من ثورة عربية وشيكة بسبب عمليات الهجرة اليهودية التي بدأ العرب يلتفتون إليها. (الجزيرة نت،2004)

وكان انعقاد مؤتمر بال عام 1897 مقدمة لتأجيج المشاعر العربية،إذ وضع هذا المؤتمر الصهيوني القضية الفلسطينية في بؤرة القلق العربي.

وتنوعت مظاهر المقاومة في تلك الفترة فأنشئت الجمعيات والأحزاب التي وضعت مقاومة الهجرة اليهودية على رأس برامجها،واختص بعض هذه الجمعيات في المقاومة الاقتصادية عن طريق تشجيع الاقتصاد الفلسطيني وشراء الأراضي المهددة بالانتقال إلى اليهود،في حين اهتم بعضها الآخر بالجوانب السياسية وعقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المظاهرات والقيام بهجمات على المستوطنات الصهيونية.(الجزيرة نت،2004)

وبعد صدور وعد بلفور عام 1917 والذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بالعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين،اتخذت المقاومة أشكالاً أكثر شمولاً وأكثر عنفاً،وكثرت المؤتمرات الشعبية خاصة بعد

عقد المؤتمر الإسلامي الأول عام 1919،إذ انعقد في الفترة 1919 – 1929 أكثر من سبعة مؤتمرات تؤكد جميعها على ضرورة الوحدة العربية لدرء المخاطر الصهيونية والسعي لنيل الاستقلال الوطني.

دخلت المقاومة الفلسطينية طوراً جديداً بعد حرب 1948،فقد أصبح لزاماً عليها مقاومة دولة ذات مؤسسات أمنية وعسكرية،بعد أن كانت تقاوم عصابات صهيونية مدعومة من قبل الاحتلال البريطاني.(الجزيرة نت،2004)

تتميز الفترة 1967– 1987 ببروز الهوية الوطنية الفلسطينية،وبقيادة الفصائل الفلسطينية لـ م.ت.ف، وبنجاح المنظمة في تحقيق الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني،وتحصيل مقعد لها كمراقب في الأمم المتحدة. (صالح، 2012)

كانت الفترة 1967– 1970 هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني حيث كانت حدود الأردن مع فلسطين المحتلة(360 كم)، ومع لبنان(79 كم) مفتوحة للعمليات الفدائية.(صالح، 2012)

بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان صيف 1982م، وجدت م.ت.ف نفسها بعيدة عن فلسطين،محرومة من العمل العسكري في دول الطوق.وبالتالي فإن معدل العمليات الفدائية من الخارج قد تراجع إلى حدود متواضعة جداً. (صالح، 2012)

في يوم 1987/12/9م،حدثت شرارة الانتفاضة الفلسطينية إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد.

وتميزت المرحلة الأولى من الانتفاضة بالمواجهات الشعبية الواسعة والإضرابات،والمظاهرات،ومقاطعة الإدارة المدنية الصهيونية،وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات.وبعد نحو أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية،التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضد الصهاينة.وحسب إحصائية أعدتها

م.ت.ف فقد استشهد في الانتفاضة 1540 فلسطينياً،وبلغ عدد الجرحى 130 ألفاً،كما اعتقل حوال 116 ألف لمدد مختلفة. (صالح، 2012)

وبالرغم من دخول منظمة التحرير الفلسطينية في تسوية مع الكيان الصهيوني،وتوليها الحكم الذاتي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة،إلا أن الفترة من 1994م – 1998م شهدت تطورا نوعيا في العمليات وخصوصا (الاستشهادية). (صالح، 2012)

اندلعت انتفاضة الأقصى في 2000/9/29م،إثر زيارة أريل شارون زعيم حزب الليكود الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 2000/9/28م.وتميزت هذه الانتفاضة بالمشاركة الشعبية الواسعة،وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. (صالح، 2012)

وقد شهدت سنة 2005م خفوت موجة انتفاضة الأقصى،وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلت وفاة ياسر عرفات،وانتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة،وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتخابات البلدية والتحضير للانتخابات التشريعية.فضلا عن إعلان الفصائل الفلسطينية في 2005/1/22م التهدئة من جانب واحد،ثم إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة وإسرائيل في 2005/2/8م. (صالح، 2012)

لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني،فقد شنت إسرائيل على قطاع غزة ثلاث حروب متتالية في الأعوام:2012،2008و2014،وارتكبت فيها أبشع المجازر بحق الحجر والبشر،ولكن صمود الفلسطيني على أرضه تصدى لكل تلك الاعتداءات،وضرب الفلسطينيون أروع الأمثلة في المقاومة والتصدي للمحتل.ناهيك عن الاعتداءات اليومية في مختلف المناطق الفلسطينية،وخصوصا بالضفة الغربية على الحواجز،وقرب المستوطنات،بالإضافة للاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى،والمضايقات التي يتعرض لها يوميا أهالي مدينة القدس المحتلة.

المطلب الثاني: العملية السياسية

أدى الإنهاك العسكري لـ م.ت.ف عام 1982م إلى استضعاف سياسي وكسب أنصار تيار " الواقعية " فيها دفعات جديدة باتجاه تبني الحلول السلمية. (صالح، 2012)

ومع انغلاق آفاق العمل العسكري أمام الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير،أصبح النشاط " المتاح الممكن " هو العمل السياسي الذي أخذ يتمدد على حساب غيره من خطوط العمل.ولأن أية تسوية سياسية هي من الناحية العملية انعكاس لموازين القوى،فقد تضاءلت مع الزمن قدرة المنظمة على فرض شروطها وأخذت تتنازل تدريجيا عن مطالبها. (صالح، 2011)

مشروع الدولتين كان يعني دولة فلسطينية منقوصة الأرض تكتفي بـ 23% من أرض فلسطين التاريخية.كما أن عملية التحرير أصبحت مرتهنة بمسار التسوية وبالرغبات الإسرائيلية – الأمريكية،فضلا أن سقفها النهائي كان هو الضفة الغربية وقطاع غزة. (صالح، 2011)

سمحت القيادة الفلسطينية لعدد من شخصياتها بإجراء اتصالات سرية مع وسطاء أمريكيين وإسرائيليين في السبعينات،وجاءت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة 1978م،والتي قدمت تصورا لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة والقطاع.

عانت م.ت.ف. خلال 1986–1987 حالة من الاستضعاف السياسي،غير أن اندلاع الانتفاضة في 1987/12/9م وفر لها رافعة سياسية كبيرة.أرادت م.ت.ف أن تكون طرفا مقبولا أمريكيا وإسرائيليا للحوار معه للدخول في عملية التسوية،وتم وضع برنامج فلسطيني جديد في المجلس الوطني التاسع عشر في 12–1988/11/15م،وفيه:اعترفت المنظمة رسميا لأول مرة بقرار التقسيم 181،وبقرار مجلس الأمن 242،وأعلن المجلس استقلال فلسطين الذي لم تكن له إسقاطات حقيقية على الأرض. (صالح، 2011)

ترافق اندلاع الانتفاضة مع ظهور حركة حماس قوة فلسطينية جديدة فرضت نفسها بسرعة،باعتبارها ثاني أكبر فصيل فلسطيني،ومنافس رئيس لحركة فتح.

رغم استمرار الانتفاضة الفلسطينية حتى سنة 1993م،إلا أن الأوضاع الإقليمية والدولية لم تكن تسير بما تشتهي سفن م.ت.ف أو الشعب الفلسطيني.وفرضت أمريكا نفسها على المنطقة،وفي الوقت ذاته انهار الاتحاد السوفييتي،وانهار معه النظام العالمي ثنائي القطبية. (صالح، 2011)

استثمر الأمريكيون حالة التشرذم العربي التي وصلت إلى مداها بعد حرب الخليج،فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش " الأب " في 1991/3/6م إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي،بناء على قرار مجلس الأمن 242،وقد انعقد المؤتمر في مدريد في 1991/10/30م بحضور أكثر الدول العربية.وتمكنت إسرائيل من فرض شروطها على التمثيل الفلسطيني فتم استبعاد المشاركة الرسمية لـ م.ت.ف، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك. (صالح، 2011)

تم التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/13م.ويعد هذا الاتفاق منعطفا تاريخيا،لأنه أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون والإسرائيليون،ويتم بموجبه تنفيذ اتفاق تسوية.وهو شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفيد 1978م.وكانت أبرز نقاطه :

- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود في الضفة وغزة لفترة خمس سنوات.
- تبدا قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع،وتقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. (صالح، 2011)

بالنسبة للقيادة الفلسطينية،فقد اعتبرت الاتفاق هو أفضل ما يمكن تحصيله في ظل اختلال موازين القوى،واعتبرته أساسا يمكن الانطلاق منه للقيام بعملية مراكمة المنجزات،ورفع السقف وصولا لبناء الدولة الفلسطينية. (صالح، 2011)

شمل الاعتراض على اتفاق أوسلو أطيافا من الإسلاميين واليساريين والعلمانيين والقوميين والمستقلين الفلسطينيين.وكانت مشكلة اتفاق أوسلو أنه أوغل في التفصيلات قبل أن يتفق على الأسس والمآلات،وظل شكل الدولة الفلسطينية وموعدها تائها. (صالح، 2011)

أما مجلس جامعة الدول العربية، فقد اعتبر اتفاقية أوسلو خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، ينبغي أن تُستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات،وتضمن انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية.(أبو مور،2014)

أيدت الولايات المتحدة اتفاق أوسلو، وأصبحت الراعي " غير النزيه " لمسار التسوية.ولم تقدم حلولا نهائية أوتصورا للدولة الفلسطينية.وفي عام 2000م استغرقت الولايات المتحدة بشكل كبير في الوصول إلى حلول نهائية،ورعت مفاوضات كامب ديفيد 12-2000/7/25م التي انتهت بالفشل. (صالح، 2011)

في عام 2002م حلت المبادرة السعودية التي جرى تبنيها في مؤتمر القمة العربي ببيروت في 27-2002/3/28م، مكان غيرها،وأصبحت هي المرجعية المعتمدة للرؤية العربية للتسوية. (صالح، 2011)

وفي 2002/6/24م قدم جورج بوش " الابن" رؤيته للتسوية النهائية،داعيا إلى الدخول في مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية،وتعيش جنبا إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل،وقد تبنى هذه الرؤية الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة إضافة إلى أمريكا (الرباعية الدولية)،وتم تعديلها بشكلها النهائي في نيسان 2003م،فيما أصبح يعرف بمشروع " خارطة الطريق ".(صالح، 2011)

ظلت خارطة الطريق المشروع الوحيد في السوق الأمريكي،رغم تعثرها.وعندما حاولت أمريكا برئاسة أوباما تنشيط عملية التسوية،فإن كل جهودها طوال عام 2009م لم تفلح في إقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان،ولذلك فقد انصرفت للضغط على الفلسطينيين من جديد للعودة للمفاوضات دون شروط مسبقة. (صالح، 2011)

في العام 2006، طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق ايهود أولمرت،خطة للسلام،بهدف إنهاء الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي،ولتكون مقدمة أيضًا ينتهي بها الصراع العربي– الإسرائيلي.(دنيا الوطن،2017)

هذه الخطة لاقت ترحيبًا من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش،واعتبرها آنذاك خطوة إسرائيلية جريئة،ووقتها كانت المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي متواصلة،وتمهد لحل نهائي، لكن عدم رضا السلطة الفلسطينية عن الخطة،والمتغيرات التي أعقبتها،أدت لتوقفها وعدم الأخذ بها،أو حتى إعادة طرحها من جيد.(دنيا الوطن،2017)

المطلب الثالث: صفقة القرن

يمكن التوثيق لبداية مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من دعمها لإقرار وعد بلفور عام 1917م،ومصادقة الحكومة الأمريكية عليه بصورة نهائية عام 1922م،وبات الوعد أساسا فيما بعد لقرار تقسيم فلسطين واحتلالها عام 1948م.(القواسمي،2020)

يبدو أن سقف المطالبات التي تدعو إليها المشاريع الأمريكية محدد بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي.فعلى سبيل المثال، بينما كان الموقف الأمريكي يدعو إلى قرار التقسيم والمفضي إلى إعطاء الفلسطينيين 44% من الأرض، تراجع عن ذلك بعد احتلال إسرائيل 78% من الأرض عام 1948،وباتت المشاريع الجديدة هي:كيفية التعامل مع إفرازات الواقع الجديد،وكذلك الأمر بعد احتلال 1967م.

المتتبع لتاريخ المشاريع الأمريكية يجد سؤالاً مُلِحاً يطرح نفسه حول مدى جدية الأمريكان في الوصول إلى تسوية سياسية تُعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير،على الأقل على أراضي 1967.ومع صعوبة الحسم في ماهية الأهداف الأمريكية في طرح المشاريع المختلفة،إلا أن توقيت عدد من هذه المشاريع يظهر أنها كانت خطوة تكتيكية تُساعد إسرائيل للخروج من مأزق المواجهة مع الأطراف المختلفة. (القواسمي،2020)

أبرز بنود صفقة القرن:

أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في 2020/1/28م،عن رؤية إدراته لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي التي عُرِفَت بـ "صفقة القرن"،وقدمت الرؤية إطاراً تفصيلياً لحل الملفات العالقة في الوصول لتسوية سياسية بين الأطراف.حيث اعتبرت الرؤية أن :

- القدس موحدة عاصمة لإسرائيل.
- توطين اللاجئين في البلاد المختلفة،واستيعاب بعضهم في داخل الدولة الفلسطينية المستقبلية،ولم تدعُ إلى تعويضهم،ورفضت الاعتراف بحقهم في العودة إلى بلادهم الأصلية.

- وجود دولة فلسطينية،ولكن بعد تحقيقها عدد من الشروط أهمها:

1- نبذ "الإرهاب" ووقف دفع رواتب لأهالي الشهداء والأسرى.

2- وقف محاولة الانضمام للمنظمات الدولية دون موافقة إسرائيل،وكذلك سحب الشكاوي المقدمة للمحكمة الجنائية الدولية.

3- ضمان نزع السلاح في غزة،وعدم مشاركة "حماس" و "الجهاد" في أية حكومة مستقبلية ما لم يعترفا بإسرائيل.

- اعترفت الخطة بشرعية وجود المستوطنات على أراضي الضفة الغربية وضمها لإسرائيل،وأكدت على حق إسرائيل في ضم غور الأردن.
- ولتعويض الفلسطينيين عن المساحة المسيطر عليها لصالح المستوطنات وغور الأردن والقدس،دعت الخطة إلى ضم سكان المثلث للدولة الفلسطينية المستقبلية.
- إيجاد منطقتين،الأولى صناعية والثانية زراعية محاذيتين لقطاع غزة وضمهما لدولة فلسطين المستقبلية.

وعلى خلاف المشاريع الأمريكية المختلفة، وتحديداً بعد أوسلو التي كانت تلعب فيها الإدارة الأمريكية دور الراعي لمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.تجاوزت صفقة القرن الفلسطينيين،وانتقل الدور الأمريكي من راعي للمحادثات إلى تبني الرؤية الإسرائيلية،ومحاولة فرضها على الطرف الفلسطيني.

إن فكرة وجود طرف واحد(الإسرائيلي) وتجاوز الطرف الفلسطيني في أي مشروع أمريكي للتسوية لم تحدث على الإطلاق منذ اتفاقية أوسلو،ولم يحدث هذا كذلك منذ احتلال 1967م مع الأطراف العربية.فهذا السلوك يشبه في سماته وعد بلفور،الذي أعطى من لا يملك في سبيل تحقيق الرؤية الصهيونية في وجود وطن قومي لليهود على أرض فلسطين،دون إشراك الطرف الآخر. (القواسمي،2020)

لا تقدم تفاصيل صفقة القرن أي حلول وسط في القضايا العالقة،بل تعمل ببساطة على شرعنة الواقع الحالي الذي بدأت إسرائيل بفرضه تدريجيا منذ عام 1967م وحتى الآن،وفي ذلك تتويج لتحقيق إسرائيل أهم أهدافها.ومع أن سياسة القبول بالأمر الواقع والبناء عليه،وكذلك الانحياز التدريجي في ملفات التفاوض تجاه إسرائيل، كانتا من أهم سمات المشاريع الأمريكية السابقة،إلا أن الإدارات الأمريكية المتتالية كانت تحاقظ على مستوى معين تبدو فيه كطرف يراعي الاعتبارات الفلسطينية بالحد الأدنى،وتحافظ على دورها كراعٍ للمحادثات. (القواسمي،2020)

المطلب الرابع: تحديات ومعيقات إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967

أولاً: الاستيطان والجغرافيا :

تشكل الأرض محور الصراع ما بين المحتل والشعب الذي يقع تحت الاحتلال،والوسيلة المثلى ليحقق المحتل أهدافه هي البدء في السيطرة على الأرض،وذلك من خلال إقامة المستوطنات،فالاستيطان من أخطر ميزاته أنه وسيلة وهدف في آن واحد.(إبراهيم،2010)

منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993م،استغلت إسرائيل تأجيل البحث في قضية الاستيطان للمرحلة النهائية،ولجأت إلى توسيع رقعة الاستيطان بشكله العمودي،وزادت من أعداد المستوطنين،وأطلقت العنان أمام المستوطنين للاستيلاء على البيوت العربية سواء في القدس أو الخليل،وإقامة بؤر استيطانية في كثير من المناطق الفلسطينية،وزيادة أعداد الحوجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية ومداخل ووسط القدس،وشقت الطرق الالتفافية لضمان وصول المستوطنين إلى مستوطناتهم دون أن يمروا بالقرب من المدن والقرى الفلسطينية. (إبراهيم،2010)

كل هذه الإجراءات أدت إلى فصل أجزاء كبيرة من الضفة الغربية عن بعضها البعض، وتحولت إلى كنتونات صغيرة ينعدم معها إمكانية قيام وحدة جغرافية فلسطينية،كي ينعدم معها إمكانية قيام دولة فلسطينية،وبالتالي لا يوجد أي أمل أو مستقبل في العيش بسلام في ظل وجود مستوطنات يهودية داخل المناطق الفلسطينية. (إبراهيم،2010)

بتاريخ 2002/6/23م بدأت الحكومة الإسرائيلية في عهد أرئيل شارون بتنفيذ بناء جدار الفصل،الذي التهم آلاف الدونمات من أراضي الضفة الغربية،عدا عن كونه قطع المقطع وجزّأ المجزّأ أصلا منها، مما ألحق الضرر بكافة نواحي الحياة الفلسطينية، حيث يحولها الجدار إلى كنتونات صغيرة تفصلها بوابات أمنية يشرف عليها الجيش،مما يحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران حسب القرارات الدولية.

كان للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة بتاريخ 2005/6/15م،أثر واضح على زيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية نتيجة انتقال هؤلاء المستوطنين من غزة إلى الضفة الغربية.

وبالمجمل العام فإن الحكومات الإسرائيلية زادت من أعداد المستوطنين في الضفة الغربية،بحيث أصبحوا يشكلون خطرا على كافة نواحي الحياة الفلسطينية سواءً الاقتصادية،أو الاجتماعية أو السياسية،ليتبدد مع وجودهم أي حلم فلسطيني كان قد عقد على اتفاقات أوسلو من إمكانية قيام دولة فلسطينية. (إبراهيم،2010)

ويمكن تلخيص نتائج تأثير الاستيطان على قيام الدولة الفلسطينية بالآتي(الهندي،2018):

- فرض وقائع تستطيع إسرائيل من خلالها تحويل القدس الكبرى لواقع ملموس.
- إلغاء الخط الأخضر كحدود مستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- ربط المستوطنات الإسرائيلية إحداها بالأخرى،ومن ثم بإسرائيل،وإنشاء طرق لوصل المستوطنات الرئيسية بتل أبيب والقدس.وفي المقابل، فرض حالة طبيعية من الحصار على التجمعات العربية الفلسطينية.
- ضمان سرعة التحرك العسكري الإسرائيلي الميداني في حالة وجود تهديدات عسكرية من الشرق. وقطع التواصل الطبيعي بين الفلسطينيين،وفرض حصار عسكري سريع جداً ومحكم عليهم عند الضرورة.
- فصل الفلسطينيين على جانبي الحدود عن بعضهم البعض.
- ربط البنى التحتية الإسرائيلية بالضفة الغربية،والسيطرة على أحواض المياه الرئيسية في الضفة الغربية خاصة الحوض الغربي.
- خلق حقائق على الأرض تمنع التوصل لحل نهائي مع الفلسطينيين.ومنح إسرائيل هامش مناورة كبيراً في المفاوضات مع إعطائها الأفضلية في فرض الحلول التي ترغب بها،ومن أهمهما الحلول أحادية الجانب.

وتظهر الأرقام تطور عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 240 ألفا عام 1990 إلى نحو ثمانمئة ألف مستوطن عام 2016.ويتوزع المستوطنون على نحو 196 مستوطنة و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.(الجزيرة نت،2017)

وتشكل المستوطنات الإسرائيلية ما نسبته 42% من مساحة الضفة الغربية،وبشكل أوضح فإن 68% من مساحة المنطقة "ج" في الضفة تمت السيطرة عليها لمصلحة المستوطنات،وهي المنطقة التي تضم 87% من موارد الضفة الطبيعية و90% من غاباتها و49% من طرقها.

ويُسمح للفلسطينيين باستخدام أقل من 1% من تلك المنطقة بحجة أن أراضيها "مناطق عسكرية" أو "مناطق خضراء" أو "أراضي دولة" أو "أراضي مستوطنات".(الجزيرة نت،2017)

<u>التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة :</u>

تتبنى معظم النقاشات السياسية المتمحورة حول ضرورة إيجاد ممرات آمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على اتفاقية أوسلو 1993م،حيث اتفق الطرفان (الفلسطيني والإسرائيلي) على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يجب التعامل معهما على أنهما منظومة جغرافية واحدة.وقد اتفق الطرفان على إقامة الممرات في نقاط العبور :

- عند بيت حانون "إيرز"(للمواطنين والمركبات فقط)
- شرق غزة (المنطار)" كارني " (للمعاملات التجارية)
- ترقوميا (للمواطنين والمركبات والبضائع)
- وممر آخر بجانب "ميفو هارون" غرب رام الله .

سجلت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني عامة،وتلك المختصة بحقوق الإنسان،الكثير من الاعتراضات على عمل هذه الممرات،حيث أن فترة عملها محددة بساعات النهار فقط.بالإضافة إلى احتفاظ

الإسرائيليين بحق تفتيش الركاب والبضائع،الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتقال المواطنين الفلسطينيين، كما أن هذه الممرات هي طرق يستخدمها العامة في إسرائيل،وتمر بمحاذاة القرى والمدن الإسرائيلية،الأمر الذي قد يمكن الإسرائيليين من منع الفلسطينيين المرور من خلالها لدعاوي قد يتذرعون بها لاحقا كالحاجات الأمنية. (الأطرش،2014)

عطفا على ما سبق،فإن إسرائيل تسعى إلى تشكيل وجدانين فلسطينيين غير متصلين،وهما قطاع غزة،وأشلاء مقطعة في الضفة الغربية تفصل بينها تجمعات استيطانية كبيرة.ويريد الإسرائيليون أن يتم الاتصال الجغرافي في الضفة الغربية من خلال أنفاق تحت الأرض،وبهذا ستبقى السيادة الإسرائيلية على الأرض وتحقيق التكامل الجغرافي رهنا بالممارسات الإسرائيلية،حيث سيضطر الفلسطينيون إلى استخدام مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية.(الأطرش،2014)

مما سبق يتضح لنا كيف أن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض والمتمثلة في توسيع المستوطنات،وبناء البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية،تسبب في تقطيع أوصال الضفة الغربية،وحولها لمجموعة من المناطق المنفصلة وغير المتواصلة،وهذا له أثره البالغ على فرص نجاح قيام الدولة الفلسطينية بالضفة الغربية،خصوصا إذا أخذنا بالاعتبار عدم موافقة إسرائيل الانسحاب من التجمعات الاستيطانية الكبرى في أي تسوية مقبلة مع الفلسطينيين.ناهيك عن عدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثانياً: الانقسام الفلسطيني 2007م

تمهيد:

لم تخل الساحة السياسية الفلسطينية على مدى عقود من الزمن من وجود الانشقاقات والانقسامات،فعلى سبيل المثال شهدت العديد من المنظمات الفلسطينية حدوث انشقاقات داخل صفوفها،أدى بعضها لقيام فصائل جديدة منبثقة عن الحركات الأم،كانبثاق الجبهة الشعبية القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل عن الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش آنذاك، وكذلك انشقاق ياسر عبد ربه عن الجبهة الديمقراطية وتشكيل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)،وغيرها من الانشقاقات في حركة فتح وغيرها..

لكن الحدث الأكبر والأبرز جاء بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون ثاني 2006م، والتي فازت فيها حركة المقاومة الإسلامية(حماس) بأغلبية كبيرة في المجلس التشريعي،والذي كان له تأثير كبير في التعامل مع السلطة الفلسطينية في ظل سيطرة حماس على المجلس التشريعي وتشكيلها لحكومتها الأولى عام 2006م،وما تلا ذلك من شبه مقاطعة دولية لتلك الحكومة والتضييق عليها،بالإضافة إلى الاحتقان الداخلي الناتج عن الصراع السياسي بين أكبر فصيلين على الساحة الداخلية الفلسطينية "فتح" و " حماس". نتج عن ذلك الحدث الأبرز وهو سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في صيف عام 2007م.

<u>انقسام عام 2007 :</u>

رغم أن الانقسام قد ظهر في الحقيقة عام 2007م،إلا أن جذوره تعود إلى بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر عام 1987م،وبالتحديد مع نشأة حركة حماس في ظل بيئة فصائلية يغلب عليها الطابع اليساري والعلماني.وأخذ الخلاف بالازدياد بين فتح وحماس مع ازدياد القاعدة الشعبية لحركة حماس على حساب باقي الفصائل،وبالتحديد حركة فتح التي تقود فصائل م.ت.ف،وتعمقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م.(جاد الله،2019)

من المعروف أيضا أن الاحتلال كان أحد أهم أسباب الانقسام،إذ أنه منذ احتلاله لفلسطين وهو يعمل جاهدا على تفريق الشعب الفلسطيني،هذا بالإضافة إلى أنه لا توجد قيادة سياسية موحدة.ووصول المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود،وبقاء المعارضة من دون استراتيجيات مقنعة وقادرة على إشراك الشعب الفلسطيني وتجمعاته الرئيسية في النضال من أجل استرداد حقوقه ومصالحه. (جاد الله،2019)

آثار الانقسام السياسية وأثره على مشروع الدولة الفلسطينية:

مما لا شك فيه أن الانقسام الفلسطيني في 2007م أوجد حالة من الازدواجية السياسية في التعامل مع القضية الفلسطينية،فبعد أن كان العالم يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة سياسية واحدة،أصبحنا أمام كيانين فلسطينيين منفصلين رغم أن كلاهما يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ومن أبرز تلك الآثار حسب جاد الله (2019):

- أبطل الانقسام من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإمكاناتها حول فلسطين،لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة باعتبارها وحدة واحدة.
- وفر الانقسام الفرصة المواتية لإسرائيل للتهرب من الاستحقاق الأكبر المطلوب منها والمتمثل في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية،الداعية إلى إنهاء الاحتلال على أراضي 1967،حيث فتح الباب أمام الذرائع الإسرائيلية للادعاء بعدم جدارة الشعب الفلسطيني وجاهزيته للحل وتسلم زمام الأمور بنفسه.
- الانقسام يعيق ويعطل استكمال الجاهزية الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية؛وبالتالي لن يكون هناك دولة فلسطينية دون قطاع غزة.
- أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني؛وذلك لأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بات ضعيفاً على طاولة المفاوضات.

المبحث الثالث

مشروع الدولة الواحدة

المطلب الأول: الرؤية الفلسطينية

المطلب الثاني: الرؤية الإسرائيلية

تمهيد:

لم تقتصر الحلول المقترحة لإيجاد تسوية سياسية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على تحقيق مبدأ حل الدولتين فقط،فهناك العديد من النخب السياسية التي ترى أن حل الدولتين قد لا يشكل مخرجاً حقيقياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية،سيما وأن إسرائيل أقامت العشرات من المستوطنات،وأوجدت وقائع على الأرض لا تسمح بإقامة كيان فلسطيني مستقل،وأن الحل (من وجهة نظر البعض) هو بالمطالبة بدولة ديمقراطية واحدة على أرض فلسطين تضم جميع سكانها،ولهم نفس الحقوق المدنية والسياسية بغض النظر عن العرق والدين.وفي هذا المبحث سنستعرض لتلك الرؤية من وجهة نظر فلسطينية وأخرى إسرائيلية.وسنختم المبحث بنظرة سريعة على مشروع الضم الإسرائيلي لمناطق واسعة في الضفة الغربية.

المطلب الأول: الرؤية الفلسطينية

إن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة ليست بالفكرة الجديدة،وإنما تعود إلى بداية الثلاثينات من القرن الماضي حتى صدور قرار التقسيم 181 عام 1947م.إلا أن مشروع الدولة الواحدة غاب عمليا عن التداول منذ عام 1948م،ثم أعيد طرحه من خلال حركة فتح وتحت شعار دولة ديمقراطية فلسطينية مستقلة واحدة تقوم على أساس علماني يتساوى فيها المسلمون والمسيحيون واليهود،ولكن حركة فتح رهنت مشروعها بتحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها وتصفية الكيان الصهيوني بكل مؤسساته من جيش ودولة وأيديولوجية.أي أنه يوجد فرق بين الدولة الديمقراطية الفلسطينية،ومشروع الدولة الواحدة التي تطرح في الوقت الحاضر.ثم عادت فكرة الدولة الواحدة لتطرح في فترة الستينات من قبل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في إطار التعايش المشترك في دولة واحدة.(زيد، 2013..ص62)

وإذا كان حل الدولة الديمقراطية العلمانية قد طُرح مع نهوض المقاومة الفلسطينية،كصيغة للدولة التي ستقوم بعد التحرير الكامل لفلسطين،وتلاشى مع تبني الحل المرحلي الذي تحول إلى حل نهائي،تبلور في وثيقة

الاستقلال 1988؛فقد بدت إعادة طرحه من جديد كأنه مخرج لأزمة حل الدولتين؛أو أنه نتيجة الوقائع التي ترسخت خلال العقود الأربعة التالية لحرب 1967م،واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.بمعنى أنه قد توضح كون الدولة الصهيونية ليست معنية بإيجاد حل يقوم على أساس الإقرار بقيام دولة فلسطينية مستقلة،أو نتيجة مصادرة الأرض وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية،وبالتالي تشابك الوضع الديموغرافي،وبالتالي كانا أساس البحث عن خيار بديل تبلور في صيغة الدولة الواحدة. (كيلة، 2015 ص195)

وفي كلمة ألقاها محمود عباس في معهد "بروكنز" في واشنطن، صرح وللمرة الأولى أن الوضع أصبح صعبا للغاية، وذلك حين قال: " أريد أن أبدي خشية من أن الوضع أصبح صعبا للغاية، وأن الأمل بدولتين ... أخشى أنه بدأ يتآكل،... ولذلك بدأت تخرج شعارات نحن لا نوافق عليها ولا نقبلها،ولكن لا نستطيع أن نكمم أفواه الناس،بدأت تخرج إعلانات في الضفة الغربية تقول(فليكن دولة واحدة)..

تلا ذلك رئيس الوزراء الفلسطيني السابق،ورئيس الطاقم التفاوضي الفلسطيني،وأحد كبار مهندسي اتفاق أوسلو،أحمد قريع،الذي اعتبر أنه لا توجد فرصة اليوم لحل الدولتين،وإنما الفرصة الأكثر إمكانية هي لحل الدولة الواحدة. (زيد، 2013..ص79)

<u>أشكال الدولة الواحدة :</u>

لا يوجد شكل واحد يطرح الصورة التي سيكون عليها حل الدولة الواحدة.وطبيعة الشكل مهمة لأنه يطرح تصورا حول مفهوم المواطنة في الدولة الواحدة،والأسس التي يقوم عليها.

وعند النظر إلى ما طرح من مشاريع،سنجد أن هناك ثلاثة مشاريع طرحت في هذا الإطار،الأول:وهو الذي نادى بالدولة ثنائية القومية،والثاني:وهو الذي طَرَح فكرة دولة لكل المواطنين؛والنموذج الثالث:هو الذي طرحه القذافي،والقائم على فكرة الدمج حتى في الاسم،وهو ما أطلق عليه " إسراطين ".(زيد، 2013..ص6962)

الدولة الواحدة(الدوافع والمبررات):

تشكل الدوافع والمبررات الثقافية والنفسية أهمية كبرى بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين في تبني مشروع حل الدولة الواحدة؛ فكلاهما ينظر إلى فلسطين على أنها أرضه التاريخية والدينية،ومن هنا فإن نموذج حل الدولة الواحدة يجعل كل طرف يشعر أنه لم يتنازل عن حقه في أرضه.

كذلك فإن موضوع الأمن والخوف الدائم لكلا الطرفين سينتهي وستحل كثيرا من العقبات النفسية التي تقف عائقا أمام أي حل. (زيد، 2013..ص75)

كما نجد أن هناك مجموعة من القضايا التي ما زالت تحول دون التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين،لأن حل الدولتين لم يستطع أن يلبي الحد الأدنى من مطالب الطرفين،وبالذات الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.ومن أبرز هذه العقبات: اللاجئين وحق العودة،موضوع الدولة الفلسطينية،موضوع الحدود،القدس،الاستيطان،ويهودية الدولة. (زيد، 2013..ص80)

الأهداف الفلسطينية في الدولة الواحدة :

لا يزال هدف النضال الفلسطيني يُعبَّر عنه من حيث هيكل الدولة المرجوة.ولكن ما الذي قد يحققه حل الدولة ولن يحققه حل الدولتين من حيث الحقوق الفلسطينية؟.لطالما ظلت رؤية الدولة الواحدة،كما بينتها منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1968،أكثر إقناعًا للفلسطينيين من حل الدولتين،حيث ترتبط الدولة الواحدة ارتباطًا وثيقًا بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم.

يستطيع الفلسطينيون في الدولة الواحدة أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير بالعودة إلى أرض ما كان يُعرَف بفلسطين والعيش إلى جانب مَن فيها من اليهود،مع التمتع بحقوق متساوية للجميع.وفي حين أن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لعام 1968 تحدَّث عن اليهود الذين قطنوا فلسطين قبل أن يؤدي الغزو الصهيوني

إلى قيام إسرائيل،فإن الفلسطينيين المدافعين عن حل الدولة الواحدة في الوقت الحالي يدركون أنه لا بد للدولة الواحدة أن تستوعبَ سكانَها كافة.(حجاب،2018)

***

المطلب الثاني: الرؤية الإسرائيلية

جرى الحديث في مراحل مختلفة من الصراع العربي الإسرائيلي عن حل الدولة ثنائية القومية في فلسطين التاريخية؛وطُرح في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل يسار الحركة الصهيونية،وما يزال هذا الحل يُثار بين الحين والآخر بين أوساط السياسيين والمثقفين والمتصلين بالأحداث على الأرض الفلسطينية حين تتأزم الأمور ،وحين تبدو الآفاق مسدودة أمام حل الدولتين. (زيد، 2013..ص69)

ولعل أول جماعة صهيونية دعت إلى الدولة ثنائية القومية هي جماعة بريت شالوم وزعيمها المفكر والكاتب اليهودي " أحاد هاعم"،والذي انتقد معاملة اليهود للعرب بسبب قسوتهم،ودعا إلى إقامة حكم يهودي عربي مشترك في فلسطين،ونادى بالصهيونية الثقافية بدلا من الصهيونية الهرتزلية السياسية.وجاء بعده " آرثر روبين" و " إسحق أينشتاين" عام 1925م،الذي طالب باندماج اليهود مع شعوب الشرق العربي من أجل خلق مجتمع ثقافي جديد.أما في عام 1948 فقد نادى حزب" هشومير هتسعير" الصهيوني بالفكرة الطائفية.(زيد، 2013..ص71،70)

خلال فترة الانتداب البريطاني،دعمت مجموعة من المثقفين اليهود فكرة دولة ثنائية القومية للفلسطينيين واليهود في فلسطين،ومن أبرزهم "يهودا ماغنس" و "مارتن بوبر"، كما أن الفلسطينيين في ذلك الحين طرحوا فكرة دولة واحدة ينال فيها اليهود حقوقا معينة بصفتهم أقلية دينية،لا كجماعة قومية. لكن مع إقامة إسرائيل سنة 1948م،اختفى حل الدولة الواحدة من الأجندة اليهودية– الصهيونية.(زريق، 2011)

إن ما هو جديد في المناظرات الأخيرة هو أن مثقفين فلسطينيين أخذوا يتبنون فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية،وبهذا الاعتبار فإن هذه الفكرة تشبه اتفاق أوسلو من حيث كونها تمثل اعترافا واضحا من جانب الفلسطينيين بالوجه القومي للوجود اليهودي في فلسطين،إلا أنها – وهنا الفارق بينها وبين اتفاق أوسلو – ترفض حل الدولتين.أما من الموقع اليهودي،فإن الفارق الرئيسي يكمن في حقيقة أن "مارتن بوبر" وآخرين طالبوا بدولة ثنائية القومية عندما لم يكن في يد اليهود شيء، وكان من شأن دولة ثنائية القومية آنذاك أن تعتبر إنجازا عظيما،في حين أن المثقفين اليهود الذين يطالبون اليوم بدولة واحدة ثنائية القومية،إنما يفعلون ذلك على أرضية ما يبدو انتصارا حاسما للصهيونية في إقامة دولة يهودية في فلسطين وتعزيزها. (زريق، 2011)

وخلاصة القول في ذلك،أن فكرة مشروع الدولة الواحدة لم تتعدى كونها أفكار تطرح بين الفينة والأخرى،بين الأوساط السياسية والأدبية والفكرية،دون الخوض فيها من قبل صناع القرار السياسي سواء الفلسطيني أو الإسرائيلي،رغم طرحها في الماضي،ولكن ذلك لا يعني استبعاد الفكرة،خصوصا مع ضيق الأفق في نجاح حل الدولتين،والتعنت الإسرائيلي أمام أي مبادرة تحقق للشعب الفلسطيني تطلعاته بالحرية والعيش بسلام على أرض فلسطين.

خطة الضم الإسرائيلية تموز 2020م :

تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ببدء ضم أجزاء من الضفة الغربية في الأول من يوليو 2020،في خطوة مثيرة للجدل تهدف إلى تعزيز قاعدته السياسية.

وتتعرض خطة الضم الإسرائيلية،لانتقادات شديدة سواء على المستوى الداخلي والدولي،فقد طالب الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالتخلي عن المخطط،وبضرورة احترام القانون الدولي،وذلك في بيان وافقت عليه 25 دولة من بين 27 دولة عضوا.

كما تواجه هذه الخطط رفضا من الفلسطينيين الذين يطالبون بالضفة الغربية من أجل دولة مستقلة في المستقبل كجزء من حل الدولتين للصراع المستمر منذ عقود.

لماذا تريد إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية؟

تقول إسرائيل إن الضفة الغربية هي أرض أجداد الشعب اليهودي.وتقول إن الإقليم له أهمية استراتيجية للدفاع الوطني،كما يعتبر نتانياهو أن الضم سيؤمن المستوطنات.

ويرى مؤيدو الخطوة أن إدارة ترامب عرضت فرصة تاريخية لوضع حدود إسرائيل بشكل دائم والابتعاد عن جهود السلام السابقة التي تصورت أن إسرائيل ستخلي على الأقل بعض المستوطنات في الضفة الغربية،التي تضم حوالي 500 ألف يهودي إسرائيلي.

ما الذي تريد إسرائيل ضمه بالضبط؟

تشير الضفة الغربية حرفيا إلى المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن،وهي منطقة خضراء تضم العديد من التلال،حيث يعيش الملايين من الفلسطينيين،وهي محاطة بإسرائيل من الشمال والغرب والجنوب،والأردن من الشرق.

وكانت إسرائيل دخلتها عقب حرب عام 1967،كما أنها تؤدي إلى الخط الأخضر لإسرائيل،وهي الحدود المعترف بها دوليًا لإسرائيل والتي تنبع من خطوط الهدنة في حرب 1948 بين إسرائيل وجيرانها العرب التي أعقبت إعلان استقلال إسرائيل.

وبموجب اتفاقيات أوسلو في التسعينات،اتفقت إسرائيل والفلسطينيون على حل قضايا الوضع النهائي من خلال المفاوضات،بما في ذلك الحدود،والترتيبات الأمنية ومصير المستوطنات والقدس واللاجئين الفلسطينيين،ولكن توقفت محادثات السلام منذ عام 2014.

وتسمح خطة السلام لإسرائيل بضم ما يصل إلى 30٪ من الضفة الغربية،بما في ذلك غور الأردن و130 مستوطنة يهودية.

وليس من الواضح بالضبط ما الذي سيتم ضمه في هذه الخطة،ويعتقد بعض الدبلوماسيين والمحللين أن الخطة قد تكون عبارة عن ما يسمى "الضم البسيط"،والذي يمكن أن يشمل مما يلي:فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وعلى المتسوطنات الكبيرة القريبة الخط الأخضر.

لماذا يرفض الفلسطينيون والغرب هذه الخطط؟

إذا مضت إسرائيل قدماً وضمت 30٪ من الضفة الغربية،فإنها ستجعل إقامة دولة فلسطينية شبه مستحيلة،كما أن الطرق والبنية التحتية الجديدة التي ستبنيها إسرائيل بعد الضم تحد بشكل كبير من حرية الفلسطينيين في الحركة.

وذكر المسؤولون الإسرائيليون الذين يؤيدون الخطوة أنها لن تغير وضع الفلسطينيين على الأرض وأنه لا يزال بإمكانهم التفاوض بناءً على خطة ترامب، لكن الجهة المعارضة لهذه الخطة (عرب وأوروبيين) يقولون إن الضم سيقتل أي فرصة لحل تفاوضي للصراع ويثير اضطرابات فلسطينية وربما عنفا.

ماذا سيتغير إذا ضمت إسرائيل الضفة الغربية؟

ستخضع المستوطنات للحكم الإسرائيلي، مثل الإسرائيليين الذين يعيشون على الجانب الآخر من الخط الأخضر ،ويخشى المسؤولون الأمنيون من أن تؤدي الخطوة إلى تسريع انهيار السلطة الفلسطينية، التي تحكم أجزاء من الضفة الغربية،وهذا من شأنه أن يجبر إسرائيل في نهاية المطاف إما على إدارة المناطق الفلسطينية أو استيعابها في إسرائيل،مما يهدد هويتها اليهودية من خلال تغيير التركيبة السكانية بحيث لن يعود اليهود هم الأغلبية في إسرائيل.

لماذا تدعم إدارة ترامب محاولة ضم إسرائيل؟

تنص خطة ترامب للسلام على أنه يمكن لإسرائيل ضم ما يصل إلى 30٪ من الضفة الغربية طالما أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتفقان على خريطة،وتوافق إسرائيل على إجراء مناقشات مع الفلسطينيين حول حدود دقيقة ونقاط نهائية أخرى بناءً على الخطة.

ومع ذلك،ينقسم المسؤولون الأميركيون حول دعم محاولة ضم إسرائيل من جانب واحد،البعض،مثل السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان،يدعمون إسرائيل المضي قدمًا على الفور للاستفادة من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

لكن جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب وكبير مستشاريه،أكثر حذراً وقلق من إثارة الانتقادات الدولية، وخاصة من دول الخليج،ويرى أن ضمها كجزء من محادثات أوسع نطاقاً أفضل.

هل يمكن للضم أن ينهي حل الدولتين؟

لطالما كان اقتراح حل الدولتين هو الحل المفضل دوليًا للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين،والذي يدعو إلى قيام دولتين مستقلتين يهودية وفلسطينية،جنبًا إلى جنب،وإذا ضمت إسرائيل من جانب واحد أجزاء من الضفة الغربية،يقول النقاد أن ذلك سيحطم أي آمال في دولة فلسطينية متجاورة ويمكن أن يضر بفرص التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

ما الموقف العالمي من خطة الضم الإسرائيلية؟

أدان الكثير من دول العالم خطة إسرائيل،فقد هددت أوروبا بفرض عقوبات،وقال دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة إنه إذا مضت إسرائيل قدما،فإن ذلك سيهدد العلاقات الدافئة،ولن تقيم الدول العربية علاقات دبلوماسية رسمية.

وحذر المسؤولون الأردنيون من الاضطرابات وعدم الاستقرار،وهم يفكرون في إغلاق سفارتهم في تل أبيب وخطوات أخرى إذا مضت إسرائيل قدما.

وأعلنت أن الضم من جانب واحد هو انتهاك للقانون الدولي،ووصف المنسق الخاص للأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف ذلك بأنه "عمل أحادي مدمر يعزز الانقسام ويبعد السلام". (قناة الحرة،2020)

***

النتائج والتوصيات :

النتائج:

- الصراع الفلسطيني – الإسرئيلي صراع ممتد، وجذوره تعود لأرض نُهبت من أصحابها وتهجيرهم عنها، وتزداد معاناة الفلسطينيين يوما بعد يوم.
- منذ احتلال فلسطين عام 1948م على يد العصابات الصهيونية، وتحت نظر سلطات الانتداب البريطاني، لم يستطع المجتمع الدولي إيجاد حل عادل لقضية فلسطين أرضاً وشعباً.
- رغم التنازلات الكبيرة التي قدمها الفلسطينيون، والتي تتمثل بالحد الأدنى القبول بقيام دولة فلسطينية على حدود 67، إلا أن " إسرائيل " لم تقم بأي خطوات على الأرض تساهم في إنهاء الاحتلال لأراضي 67 وقيام دولة فلسطين.
- تمسك المستوى السياسي الفلسطيني وخصوصا م.ت.ف. بخيار حل الدولتين،كخيار استراتيجي ووحيد لقيام الدولة الفلسطينية.
- حالة الانقسام السياسي الفلسطيني – داخل م.ت.ف. وخارجها – أسهمت بشكل فاعل بتراجع القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، وحالت دون وجود رؤية استراتيجية موحدة للفلسطينيين أمام العالم.
- إصرار إسرائيل على المضي قُدماً في مخططاتها الاستيطانية، وتغيير المعالم على الأرض،وآخرها الشروع بخطة ضم نحو 30% من أراضي الضفة الغربية.

التوصيات :

- ضرورة أن يكون التحرك الرسمي الفلسطيني موحدا وشاملا لكل الأطر الفلسطينية،وإصلاح المؤسسات الرسمية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية.

- تبني استراتيجيات عمل موحدة على المستوى الوطني،وتمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية،وتوحيد البرنامج السياسي.
- طرح برنامج مشترك بالحد الأدنى يتبنى–على الأقل–ما يتقاطع مع الرؤى الدولية فيما هو معروف بحل الدولتين.
- تبني خيارات متعددة للحل، وعدم الاكتفاء بتبني خيار حل الدولتين فقط .
- انتهاج كل الوسائل والأساليب الممكنة لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي ، حسب ما تقتضيه المصلحة الفلسطينية العليا وباتفاق الكل الفلسطيني.
- إفساح المجال سياسيا وفكريا للمثقفين والأدباء الفلسطينيين للمشاركة الفاعلة في طرح أفكارهم وآرائهم حول رؤيتهم للصراع والحلول الممكنة.

تم بحمد الله ،،،

المصادر والمراجع :

1- كتب :

- صالح،محسن محمد.(2011).المسار التائه للدولة الفلسطينية.الطبعة (ط1).الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات.الدار العربية للعلوم ناشرون.
- النعامي،صالح.(2020).النخبة الاسرائيلية الجديدية(دراسة في أثر صعود التيار الديني على مراكز صنع القرار). (ط1) .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات .
- الغزاوي،عصام.البرغوثي، بشير شريف .(بدون سنة طبع). القضية الفلسطينية وحكم القانون(دولة القدس أساس الحق والعدل). (بدون طبعة).بدون دار نشر.
- صالح، محسن محمد. (2012). القضية الفلسطينية(خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة). بدون طبعة . بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

2- دراسات وأبحاث :

- أبو مور،أنور جمعة.(2014).التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية 1964-1999.أطروحة ماجستير في التاريخ من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة.
- إبراهيم،بلال محمد.(2010).الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. أطروحة ماجستير من جامعة النجاح بنابلس.
- القواسمي،فراس علي.(2020).قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن(1917-2020).اسطنبول. منتدى الشرق

- الهندي،عليان.(2018). مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية. مركز الأبحاث م.ت.ف
- الأطرش،احمد.(2014). الاستيطان"كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات".رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"مدار".مؤسسة الأيام
- جاد الله، آية زهير. (2019). الانقسام الفلسطيني 2007، الظروف والتداعيات. أطروحة ماجستير في التاريخ من جامعة الخليل – فلسطين.
- زيد، أمينة رمضان طاهر.(2013). نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية(الإمكانية والتحديات). أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من جامعة النجاح الوطنية بنابلس– فلسطين.
- زريق، رائف .(2011). حل الدولة الواحدة ؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد – العبد . مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 86 . 2011

https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10967.pdf

3- مواقع الكترونية:

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51 (2002)
- إلياس، حبيب . مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية،صحيفة دنيا الوطن 2014/10/8م.
  https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/10/08/344219.html
- حجاب، ناديا. تحقيق حل الدولة الواحدة يقتضي العمل على حل الدولتين،شبكة السياسات الفلسطينية 2018/2/7م. https://cutt.us/ifftq
- الجزيرة نت. كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين 2017/5/22م . https://cutt.us/9LpBI

- دنيا الوطن، خطة أولمرت 2017/5/3م.

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/05/03/1045382.html

- الجزيرة نت . ثورة الإنسان والحجر 2004/10/3م. https://cutt.us/SkoLY

- قناة الحرة . كل ما يجب أن تعرفه عن خطة الضم الإسرائيلية .2020/6/24م.

https://cutt.us/Z5JWZ